فريد زهران

رئيسًا لمصر

البرنامج الموجز للمرشح الرئاسى

رقم
(٢)

معـًا للتغيير

انتخابات الرئاسة المصرية 2024

يُشرّفني، بالأصالَةِ عن نفسي، ونيابةً عن المعارَضةِ المصريّــة، والتَّيّار المدنيّ الديمقراطيّ، الذي أشرُفُ بالانتماءِ إليـــــــــهِ، وبصفتي -أيضًا- رئيسًا للحِزب المصريّ الديمقراطيّ الاجتماعي، وعضوًا مؤسّسًا في الحركة المدنية- أن أتقدّم لأبنَاءِ الشّعــبِ المصريّ العظيمِ بهذا البرنامج الانتخابيّ الموجَز؛ كمُرشّـــــح لمنصب رئيس جمهورية مصر العربية، راجيًا أن يحظى البرنامجُ باهتمامِكُم، وأن يتّسِعَ وقتُكُم للاطّلاع عليه، ومناقَشَتِـــــه، والتّفاعُلِ مَعهُ، من خلالِ وسائلِ التّواصُلِ المتعدّدةِ والمتاحَــة.

فريد زهران

فريد زهران

هو: محمد فريد سعد زهران

- سياسيّ مصريّ، له تاريخٌ نضاليّ طويل، ويُعدّ أحد مُجدِّدي الفِكر والخطاب السياسي.
- رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وأحدُ وُكَلاء مؤسِّسيه.
- قام بدورٍ سياسيّ بارز خلال ثورتَيْ 25 يناير، و30 يونيو، وكان عضوًا مؤسِّسًا بجبهة الإنقاذ الوطني، التي تشكّلت في 2012.
- قاد الموقفَ الرّافِض لاتِّفاقيّة تيران وصنافير، ورفض التّعديلات الدستورية الخاصّة بمَدِّ الفترة الرئاسية في 2019.
- أحد مؤسِّسي تيار الديمقراطية الاجتماعية في مصر، وله العديد من المؤلّفات السياسيّة والاجتماعية.
- شارك خلال السبعينيات في الحركة الطُّلّابيّة، وانتفاضة الخبز، والعديد من المواقف الوطنية.
- دعا لمبادرة تجديد الخطاب الوطني لضمِّ الأطياف الأربعة الممثِّلة للقوى الوطنية المصرية.
- أسّس وترأس مجلس إدارة دار للنّشر والترجمة والمعلومات، والتي أصدَرَت المئات من الكتب، وحصَلَت على العديد من الجوائز العالمية.
- من مؤسِّسي "جريدة البديل"، كما تولّى رئاسة تحرير العديد من الدوريات والمجلات، وله العديد من المساهمات الفكرية.

ساهم وشارك فى تأسيس

- اللجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة الفلسطينية 2001.
- اللجنة الشعبية لمكافحة الإرهاب1992.
- الحركة المصرية من أجل التغيير، التي قادت حملة "لا للتّوريث".
- الرواق الاشتراكي لبناء كيان سياسي اشتراكي ديموقراطي.
- المركز المصري الديمقراطي الاجتماعي.
- المنتدى الاجتماعي المصري.
- المنتدى المدني الأورومتوسطي.
- الحركة المدنية الديمقراطية.

مواليد عام 1957، تَخرّج في كلية الزراعة بجامعة القاهرة، ومتزوّج من أستاذة بجامعة القاهرة.

القرارات الأولى لرئيس الجمهورية

1-قَصْر مِلكيّة أجهزة ومؤسسات الدولة على المشروعات الاستراتيجية الكبرى؛ مثل: هيئة قناة السويس، والحديد والصّلب، ومجمع الألومنيوم، وشركات الكهرباء والمياه والصرف الصحي.
وتَخارُج أجهزة الدولة من القطاعات الاقتصادية غير الاستراتيجية، وإعادة فتح المجال أمام القطاع الخاص دون منافسة أو مزاحمة من أجهزة وشركات الملكية العامة.

2- إرجاء أي مشروعات قومية جديدة لإقرار الأولويات وإعادة الجدولة الزمنية لتنفيذ ما هو ضروري منها فقط،ودراسة الموقف التنفيذي للمشروعات الجارية وتطبيق سياسة شراكة القطاع الخاص في المشروعات القائمة.

3-خَفْض النّفقات غير الضرورية لرئاسة الجمهورية والأجهزة الحكومية،وتطبيق وحدة الموازنة في كامل القطاعات الاقتصادية والخدمية، وإعادة ضَمّ الهيئات الاقتصادية إلى الموازنة العامة للدولة.

4- إلزام الحكومة باستراتيجية تقليص الدّين العام، ومنع الاقتراض خارج تمويل المشروعات ذات العائد الاقتصادي المباشر.

5- جدولة الديون المستحَقّة على مصر، ومفاوضة الدائنين، في مبادرة إعادة هيكلة الديون للدول الأفريقية، وطرح مبدأ مبادلة الديون بالاستثمارات.

6- توجيه كافة أجهزة الدولة والمؤسّسات نحو مشروع وطني صناعي وزراعي وخَدَمي واجتماعي وثقافي. وإقرار خطة استراتيچية شاملة لمشروعات وطنية؛ بهدف تشغيل العمالة، وللاكتفاء الذاتي، والتصدير، وتعميق وتوطين الصناعة، باستراتيجية صناعية تشارك فيها كافةُ المؤسسات.

7-تشكيل حكومة جديدة يرأسها شخصية اقتصادية وسياسية مرموقة، بمجموعة كفاءات سياسية وتكنوقراط قوية، ومنحها كافة الصلاحيات لوضع خطّة إنقاذ اقتصادية عاجلة، بدون أي تدخُّلات من أي جهة.

8- توجيه الحكومة لإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة، تلتزم بالنِّسَب الدستورية المقرّرة للتعليم والصحة والبحث العلمي، مع بناء ثقافة صحية وتعليمية؛ للارتقاء بالمواطن.

9-إصدار عفو شامل عن كافة المحبوسين في قضايا الرأي، وتعديل قوانين الحبس الاحتياطي والإجراءات الجنائية والكيانات الإرهابية، وإطلاق مبادرة سياسية لعودة المعارضين السِّلميّين من الخارج.

10-تفعيل المجلس الأعلى للتّحوّل الرقمي، ورَقْمَنة الخدمات الحكومية، ووضع خطّة عاجلة للانتهاء من رَقْمَنة كل الخدمات، والعمل على إزالة كل العقبات؛ لإتمام هذا الهدف، مع إقرار مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات.

11-الدعوة لِقمّة عربية لإقرار حلول عادلة لقضية الشعب الفلسطيني، ودعم إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وبناء تكامُل إقليمي من خلال تفعيل كافة الأُطُر العربية والإقليمية والدولية.

12-الدعوة لقِمّة أفريقية لحلّ أزمة سدّ النهضة، والحفاظ على حقوق وحصّة مصر من مياه النيل، والتأكيدَ على ضرورة مشاركة مصر والسودان في إدارة وتشغيل السّدّ، مع وضع تعزيز أُطُر التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية؛ ممّا يُدعِّم عودة مكانَة مصر في أفريقيا بالشكل اللائق.

13-إقرار قانون عادل للتّصالُح والتقنين لبعض مخالفات البناء، مع الوقف الفوري لكلّ عمليات هدم المباني التاريخية والأثرية، وتشكيل لجنة مُتخصّصة لدراسة ترميمها وتعظيم الاستفادة منها، ومنع التفريط في التراث الوطني، والاستفادة منه في تعظيم وتنويع السياحة.

14-إنشاء مُفوّضيّةٍ مكافَحة كافّة أشكال التمييز، وتتبَع مجلسَ النُّوّاب؛ طبقًا للاستحقاق الدستوري، وتتمتّع بالاستقلال والشفافية والفاعلية، وإلزام كافّة جهات الدولة بمساعدة المفوّضيةّ، وإنشاء نيابة ومحكمة مُتخصّصة لسرعة الفصل في قضايا التمييز.

15-التّنحّي عن رئاسة المجلس الأعلى للهيئات القضائية، والدعوة لاستفتاء لإلغاء التعديلات الدستورية 2019؛دعمًا لاستقلال القضاء والفصل بين السُّلُطات.

فريد زهران

رئيسًا لمصر

انتخابات الرئاسة المصرية 2024

رقم (2)

المحور السياسى

مدخل

ينطلق برنامجي السياسي من ضرورة تغيير الطريقة التي تُدار بها البلاد منذ خمسينيات القرن الماضي، وهذه الطريقة اختلفت من عدّة وجوه، مع تَغيُّر الرؤساء الذين تعاقَبوا على حُكم مصر، منذ الخمسينيات وحتى الآن، ولكن يمكننا القول إن هذه الطريقة اعتمَدَت أساسًا، وباستمرار، وبشكل ثابت، على احتكار السُلطة، والثروة، والمجال العام؛ وركّزَت معظمَ السُلطات في يد رئيس الجمهورية، التي أصبحت سُلطاتُه تتجاوز حتى ما نصّت عليه الدساتير المختلفة كرأسٍ للسُلطة التنفيذية، وحَكَمٍ بين السُلطات؛ إذ تحوّل الرئيس إلى ما يشبه المتحكّم الفرد، مُطلَق السُلطات في الشأن العام، مستعينًا في ذلك بـ "أجهزته الإدارية" و"الأمنيّة، ومُتغوِّلًا على سُلُطتَيْ التشريع والقضاء، وذلك في ظلّ إهدار تامّ لمعايير الدولة الدستورية القانونية؛ ولذلك، فإن ما أودّ إعلانه فيَ بداية وصولي إلى سُدّة الحُكم هو إعادة الاعتبار للفصل الحقيقي بين السُلُطات، وتمكين المواطنين المصريين من المشاركة في إدارة الشؤون العامّة للبلاد، عبر تمكينهم؛ تشريعيًا وإداريًا وعمليًا، في إنشاء منظّماتهم السياسية والنقابية والأهلية، ومَنْع السُلطة التنفيذية -وأجهزتها- من التّدخُّل في إدارتها أو حَلّها، إلا بأحكام قضائية.

على صعيدٍ آخر، سيكون لزامًا عليّ، ومنذ اليوم الأول، إعادة الاعتبار لدور مصر المحوري على المستويين: الإقليمي والدولي، عبر إعادة الاعتبار لدورها في المنظمات الدولية الرسمية، والمنظّمات الدولية غير الحكومية، وإعادة الاعتبار لدور الدولة المصرية في محيطَيْها: الإقليمي والدولي، عبر إعادة الاعتبار لعلاقاتنا كدولة محورية في المنطقة والعالم.

السياسة الداخلية:

1-فتح حوار مجتمعي حول مناقشة التعديلات التشريعية والإدارية الكفيلة بتحقيق الاستقلال الكامل للقضاء في مصر، وتكون أبرز إنجازاته تمكين المواطن المصري من الوقوف أمام قاضيه الطبيعي، وتحقيق الاستقلال الإداري والمالي للسلطة القضائية، وفصل سُلطتَيْ الاتهام والتحقيق للنيابة العامة.

2-التّنحّي عن رئاسه المجلس الأعلى للقضاة.

3-فتح حوار مجتمعي، حول تمكين السلطة التشريعية من ممارسة دورها الرقابي والتشريعي، عبر الوصول لقوانين انتخابات تُحققّ تمثيلًا عادلًا لكافة طوائف وطبقات وفئات المجتمع، وتُمكّنها من التمثيل في البرلمان، ويتضمّن ذلك بالضرورة تعديل قوانين مباشرة الحقوق السياسية، ومجلسي النواب والشورى، وتعديل اللوائح الداخلية المنظّمة لعمل المجالس، والتي تقف حجر عثرة في سبيلهم لممارسة حقّهم في الرقابة والتشريع، مع التشاور الدائم والبناء بيني وبين رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب فيما يُقدّم من تشريعات من قِبَلي، أو من سيادته، أو من قِبَل السيد رئيس الحكومة.

4-إصدار قرار بإجراء انتخابات المجالس الشعبية المحلية المتوقّفة من عشر سنوات، مع فتح حوار مجتمعي يهدف إلى تحقيق استقلالية المجالس المحلية وبناء إدارة محلية قوية.

5-مراجعة كافّة التشريعات والقرارت الإدارية المنظّمة لعمل الأحزاب، والنقابات، والمؤسسات الأهلية، والروابط والاتحادات... إلخ، بحيث يتمكّن المواطنون من إنشاء منظّماتهم، وإداراتها، مع تحقيق استقلالها المالي والإداري دون تدخُّل من قِبَل الأجهزة الإدارية والأمنية للسّلطة التنفيذية، وألّا يتمّ حلّ هذه المنظمات إلّا بحكم قضائي.

6-استخدام الصلاحيات الممنوحة لي لإصدار قرار بالعفو الشامل عن كافّة سجناء الرأي الذين لم تثبت ممارستهم للعنف، ووقف القرارات الإدارية والأمنية للمُفرَج عنهم، والتي تتضمّن الوضع على قوائم الإرهاب والتّحفُّظ على الأموال.

7-فتح حوار مجتمعي حول تحقيق استقلال حقيقي للإعلام،بصوره وأشكاله المختلفة؛ المقروءة والمسموعة والمرئيّة.

السياسة الخارجية:

تعتمد على إعادة الاعتبار لدور الدولة المصرية في محيطاتها: العربية والإقليمية والدولية، مع إعادة الاعتبار لدور الدولة في كافة المنظمات الدولية؛ الحكومية وغير الحكومية، عبر:

1-الالتزام بكافة المعاهدات الدولية التي وَقَّعَت وصَدّقَت عليها الحكومات المصرية المتعاقبة.

2-التزام الدولة المصرية بكافة العهود الدولية والاتفاقات المنظِّمة لحقوق الإنسان؛ المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع محاولة التّفاوُض مع تلك المنظمات في بعض الملاحظات التي تحفَّظَت عليها الدولة المصرية.

3-إعادة الاعتبار لتواجُد الدولة المصرية في المنظّمات الدولية، ومحاولة التأثير في قراراتها، عبر إحياء تحالُفات إقليمية ودولية لدول الجنوب، والدول النامية، ومحيطَيْنا: العربي والإقليمي؛ للتأثير في قرارات المنظّمات الدولية، ومحاولة لعب دور في إعادة صياغة أدوارها وتشريعاتها.

4-إعادة الاعتبار لعلاقة مصر بالمنظّمات غير الحكومية الدولية، عبر فتح حوار دائم معها، ومناقشة تقاريرها الدورية، ورفع القيود على عملها في مصر وعلى المنظمات غير الحكومية المصرية.

5-ضرورة مراجعة تحالُفات مصر الإقليمية والدولية، بالتّراجع الكامل عن أفكارٍ تقليدية تبنّاها النظام الحاكم منذ سبعينيات القرن الماضي تعتبر أن هناك قوة عُظمى واحدة في العالم تمتلك 99٪ من "أوراق اللعبة". في المقابل، العمل من أجل صياغة دور إقليمي يحقِق تَشاوُرًا دائمًا مع القوى الإقليمية الرئيسية في المنطقة؛ تركيا وإيران ودول الخليج؛ ممّا يمكّن من إعادة صياغة علاقات مصر بهذه القوى، بحيث تستعيد مصر دورها القوي إقليميًا، ويستعيد الإقليم قُدرتَه على فرض إرادته ومصالحه في مواجهة ما يحيط بالإقليم من مَخاطِر وأطماعٍ، ويُحقِق العالم العربي، الذي يُعتبَر قلب الإقليم، ما يطمح إليه، ويتحوّل إلى قوة إقليمية سياسية واقتصادية يُعتدُ بها.

6-تدخُّل مصر الفوري في حلّ النزاعات القائمة في ليبيا والسودان واليمن وسوريـــا ، على أن يستند هذا التّدخُّل أساسًا على الجهود السياسية والدبلوماسية، وقدرة مصر على إدارة علاقات متوازنة وقوية مع كافة أطراف النزاع في كل بؤرة من بؤر النزاعات المشتعلة؛ وهو ما سيُمكِّنها من استخدام آلية الحوار والتقريب بين كافّة الفُرَقـــاء وأطراف الصراع.

7-مساعدة الشعب الفلسطيني، بكل ما تملكه مصر من أدوات وقُدرات، على إقامـــة دولته، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق قرارت الأمم المتحدة، ومحاولة تحقيـــــق المصالحة الوطنية الفلسطينية.

8-(بخصوص سدِّ النهضة) إعلان تمسُّك مصر الكامل بما نصّت عليه الاتفاقات الدوليـة الخاصة بحصّة مصر من مياه النيل، ورفض أي اتفاقات أو قرارات تختلف مع هـــــذه الاتفاقات التاريخية المبرَمة منذ عقود طويلة، وحشد الدعم الأفريقي والعالمي لعدالـة مطالب مصر، ومواصلة التّمسُّك بها، وعلى رأسها:

-ضمان تدفُّق حصّة مصر من مياه النيل، وقدرها 55 مليار م3/ سنة.

-إعلان إثيوبيا الموافقةَ الصريحة والواضحة على الاتفاقات المبرمة من عقودٍ طويلة.

-إدارة سد النهضة بشكل مشترك بين حكومات مصر والسودان وجنوب الســـــودان وإثيوبيا، تحت مظلّة دولية يُتّفَق عليها.

فريد زهران

رئيسًا لمصر

المحور الاقتصادى

تنبني رؤيتي كمرشح رئاسي في الملف الاقتصادي على عدّة محاور أساسيـــة، تندرج تحتها السياسات والبرامج التفصيلية، ويمكن إجمال هذه المحاور على النحو التالي:

المحور الأول حماية التّنافُسيّة، عبر تحديد دور الدولة في الاقتصاد، ودعـــــم القطاع الخاص

المحور الثانى إعادة ترتيب أولويات الاستثمارات العامة

المحور الثالث إدارة ملف الديون الداخلية والخارجية باستدامة وكفاءة

المحور الرابع إعادة رسم سياسات المالية العامة

المحور الخامس تحسين الهيكل الاقتصادي ورفع مستويات الإنتاجية

المحور السادس حل أزمة الإسكان وتراخيص البناء

المحور الأول
حماية التّنافُسيّة، عبر تحديد دور الدولة في الاقتصاد، ودعم القطاع الخاص

وذلك من خلال عودة الدولة وأجهزتها لأدوارها الطبيعية كمنظِّم للسوق، ومكافحة لعمليات الاحتكار، وداعمة للتّنافُسيّة، ومُحفِّز للقطاع الخاص؛ وذلك من أجل تخفيف الأعباء على المال العام ووقف نزيفه من جهة، ورفع معدّلات الاستثمار والإنتاجية من جهة أخرى، ويقتضي ذلك قَصْر مِلكيّة الدولة على المشروعات التي تتعلّق بالأمن القومي المصري (مثل قناة السويس)، أو المشروعات الخدمية التي تتعلّق بحقوق المواطن الأساسية (مثل الكهرباء ومياه الشُّرب والتعليم والصحة... إلخ)، وأخيرًا المشروعات المحفِّزة للاستثمار، والتي تُحفِّز على الدخول فيها القطاع الخاص (مثل الحديد والصلب ومجمّع الألومنيوم... إلخ).

لقد وصلت الأمور إلى أنّ نصيب القطاع الخاص في مصر من الناتج المحلي الإجمالي يقترب من 71٪، إلّا أن معدل استثمار القطاع الخاص في مصر تَراجَع بصورة كبيرة، بل وأصبح العديد من رجال الأعمال وأصحاب المشروعات يسارعون بالخروج من السوق المصري، أو يحجمون عن أي خطط توسّعيّة جديدة.

يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى توسّع كبير في النشاط الاستثماري للدولة عبر أجهزتها وأذرُعها المختلفة، وانخراطها في مشروعات وقطاعات ليست ضروريّة ولا استراتيجية، لتصبح منافسًا للقطاع الخاص وطاردةً له، كما حدث في قطاعات الأغذية والعقارات والأسمنت والأعلاف... إلخ.

المحور الثانى إعادة ترتيب أولويات الاستثمارات العامة

تميَزَت السنوات العشر الماضية باستثمارات ضخمة من الحكومة والقطاع العام، في مشروعاتٍ أُطلِق عليها احيانًا مشروعات قوميّة، وأحيانًا مشروعات كبرى، وهي، في أغلبها، مشروعات قيل عنها –عَلَنًا، وعلى لسان كبار المسؤولين- إنها لم تُقَرّ من خلال دراسات جدوى حقيقيّة، ولم يتحقق أحدٌ من نفعها بصور واضحة وقطعيّة، وبعض هذه المشروعات قد تكون قد ساهَمَت بالفعل في رفع مستويات البنية التحتية، إلّا أنه من الواضح أن تلك الاستثمارات "الترليونية" كان أغلبها -بكل أسفٍ- من المشروعات غير ذات الأولوية، والتي كان يمكن تأجيلها وترحيلها لسنوات عديدة وكلّفَتنا الكثير من القروض الخارجية، دون دراسة محدّدة وواضحة للجدوى الاقتصادية.

ولذلك؛ فإننا سنعمل على إعادة الجدولة الزمنية الخاصّة بتنفيذ هذه المشروعات، وإرجاء ما لم يبدأ بعدُ، وذلك جنبًا إلى جنب مع تحسين الهيكل الاقتصادي المصري، عبر تمويل وتحفيز القطاع الخاص على رفع الإنتاجية في الاقتصاد الحقيقي؛ الصناعة والزراعة والتكنولوچيا، وتوجيه الاستثمارات العامة بشكل أكثر كفاءة نحو تهيئة البيئة الاستثمارية، بمنح الأراضي المرفَقَة، وتحسين البنية الإنتاجية، وزيادة القدرات اللوجيستية للموانئ، عبر دراسات جدوى واضحة، ومن خلال إعادة وزراة للاقتصاد تهتمُ بإعادة التوازن العام للاقتصاد الكُلّي، وترتيب أولويات الاستثمار العام، ووضع الأُطُر التي تعمل عليها الحكومة ككل.

المحور الثالث
إدارة ملف الديون الداخلية والخارجية باستدامة وكفاءة

خلال السنوات الماضية العشر ارتفعت معدّلات الدّيْن الخارجي من 43 مليار دولار إلى 165 مليار دولار، ووصلت معدّلات الدّيْن الداخلي إلى قُرابة 5 تريليون جنيه. فضلًا عن عدم دراسة الكثير من القروض الخارجية، وبات واضحًا أن الديون الداخلية لا تخضع للرقابة الجيدة، ولا للعلاج؛ وعليه، فإن هذا الملف لا يخضع لاستراتيچية أو قانون واضح للمسؤولية المالية، حيث لا توجد مراجعة أو إدارة مخاطر لعملية الاقتراض، وتعتمد الحكومة فقط على مؤشِّر واحد وأساسي لتمرير فكرة أن معدّلات الدّيْن آمِنة، وهي نسبة الدّين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ومن جانبنا فإننا سنعمل -وفورًا- من أجل حلّ أزمة الدّيْن، ويتطلّب الأمر على المدى القصير إعادة نقاش وتفاوُض مع الدائنين لجدولة وإسقاط بعض الديون، وهو أمرٌ ممكن إذا تواكَب مع التغيير السياسي الذي نطرحه، والذي يشمل الحَوْكمَة والشفافية والمساءَلَة، وأيضًا هو أمر مُمكِنٌ إذا تواكَب مع الإصلاحات الاقتصادية التي أوردناها في المحورين: الأول والثاني؛ لأن إعادة التنمية للاقتصاد، وإعادة ترتيب أولويات الاستثمار من شأنه أن يعيد الثقة في قدرة الاقتصاد المصري على الوفاء بديونه، وعلى المدى المتوسط والطويل سيتم إنشاء لجنة عليا لتسوية الديون الحكومية؛ لفَضِّ التشابكات بين الجهات والمؤسسات الحكومية التي لها ديون متبادلة، بالإضافة لوضع الأولوية في الاقتراض الخارجي للمشروعات المدروسة ذات العائد الاقتصادي الواضح، وليست مشروعات لا يُرجَى منها عائد اقتصادي على المدى القصير أو المتوسط، وتُورِّطنا في مصروفاتٍ باهظة لخدمة الدّين.

بالإضافة لما تَقدّم، سنعمل في اتجاه بناء شَراكة فيما بين الحكومة والقطاع الخاص، عبر الآليات الاقتصادية المختلفة لتخفيف الأعباء التمويلية عن الدولة، كما من المقرّر أن نطرح العديد من المبادرات التمويلية في المدى القصير، التي يمكن أن تُدِرّ عوائد دولارية جيدة على الدولة، وفي نفس الوقت تُقدِّم للمواطنين المصريين، والمصريين بالخارج، عوائدَ استثمارية، في أنشطة محدّدة، بنظام الاكتتاب؛ للحفاظ على الأصول الوطنية، وإسهام في استثمار واضح لمدخّرات المواطنين.

المحور الرابع إعادة رسم سياسات المالية العامة

الهدف من الضرائب هو المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع وليس فقط حجم الحصيلة الضريبية؛ لذلك، من المقرّر أن نتّخِذ مجموعة من المميّزات والحوافز للقطاع غير الرسمي؛ للتّحوّل إلى الاقتصاد الرسمي من جهة، ومن جهة أخرى سنعيد بناء هيكل الإيرادات الضريبية، ليصبح معظمه مبنيًا على تحصيل الضرائب من الثروات العقارية والأرباح الرأسمالية والدخول المرتفعة، وليس ضرائب القيمة المضافة والاستهلاك.

أمّا على مستوى الموازنة العامة فإن الدولة ارتكبت خطأ استراتيجيًا بإخراج العديد من الهيئات خارج الموازنة العامة؛ ممّا ساهم في تقليل الإيرادات التي تؤول إلى الموازنة من الهيئات الرابحة، وإخفائها عن الرقابة البرلمانية؛ لاستغلالها والإنفاق منها دون متابعة ومعرفة؛ ممّا أضرّ كثيرًا بموقف الموازنة العامة وإيراداتها غير الضريبية؛ وبالتالي فإننا سنعيد إصلاح هذا الأمر، بتوحيد الموازنة العامة مرة أخرى، وإعادة هيكلة المؤسسات والهيئات التي تدخل في محفظة الحكومة، وخصخصة الهيئات التي لا يوجد مُبرِّر حقيقي لوجودها تحت ملكية الدولة.

وأخيرًا، فإننا سنعيد بناء الموازنة على اساس القطاعات وليس البنود بحيث يكون من السهل على الجميع ان يعرف، وبشكل واضح حجم ما ينفق على التعليم والصحة... إلخ، وستعتمد الموازنة ايضاً منطق التوسع في الادارة المحلية والحكم المحلي وزيادة موارد المحليات.

المحور الخامس تحسين الهيكل الاقتصادي ورفع مستويات الإنتاجية

في هذا المحور فإننا سنعمل من أجل زيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين مستويات الصادرات الصناعية، وزيادة القيمة المضافة للصـــادرات لتصل إلى الحجم الذي يليق بالدولة المصرية، التي تملك قوة بشرية عاملة تتخطّى الـ 60 مليون فرد، وذلك عبر التّوسُع في بناء المجمّعات الصناعية، وتوجيه الاستثمـارات الحكومية إلى البحث العلمي والابتكار لدعم الصناعة، وتجهيز حزمة تمويلية لإنقـــاذ آلاف المصانع المتعثرة والمغلَقة، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو قطـــاع الصناعة، بما يخدم توطين التكنولوجيا، ورفع كفاءة القوى العاملة، وتحسيـــــن مستويات الإنتاج، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، واستغلال الميزة التّنافُسيّـة في بعض القطاعات، والأموال اللازمة كذلك يمكن توفيرها -كما ذكرنا من قبل- من خلال إعادة توجيه أولويات الاستثمار، وخفض الإنفاق الحكومي البَذَخيّ.

كما نتبنّى في رؤيتنا إصلاحًا للقطاع الزراعي عبر التّوسُع في زيادة الإنتَاج بشكل رأسي يعتمد على إنتاج مراكز البحوث الزراعية، بالإضافة لجذب الاستثمارات وتحفيز التصنيـع الزراعي لنتحوّل من بلد يصدّر بعض الحاصلات الزراعية في صورتها الخام إلى بلدٍ يُصدّر صناعات غذائية ذات جودة وقيمة مرتفعة، تساهم في حسن استغلال المـــــوارد، وتعظيم الإيرادات الدولارية، ورفع مستويات التشغيل والإنتاجية، وتحسين أحـــوال المزارعين والفلاحين، من خلال هذا التطوير، الذي ستقوده الدولة بالتعاون مع مراكز البحوث الزراعية والجمعيات الزراعية، بعد أن تعود إدارتها إلى أيدي الفلّاحين، بدلًا من سيطرة البيرقراطية والفساد على أعمالها؛ وتحفيز القطاع الخاص لزيادة مشروعـات الصُّوَب الزراعية، وتعظيم الثروات الحيوانية، وإنتاج الأعلاف والاستزراع السمكـــي، وتكتفي الدولة هنا بدور المحفِز والمراقب والمنظِم، وليس المحتَكِر أو المنافس؛ ممّا سينعكس بالضرورة على خفض فاتورة الواردات، وتحسين هيكل الاقتصاد أمـــام الصدمات الخارجية.

كما سنعمل من أجل توفير الدعم الفني والمالي المناسب لدعم المشروعات الصغيـرة والمتوسطة ومتناهية الصِّغر، خاصة التي تعمل في إطار أنشطة الاقتصاد الأخضـــر -الصديق للبيئة- والتي تعاني من أزمات التمويل، وأزمات في حوكمة التمويل وتقديم الدعم الفني المناسب لنجاح الأنشطة والمشروعات، في ظل تحديات التّضخُم وانخفاض قيمة العملة المحلية.

المحور السادس

حل أزمة الإسكان وتراخيص البناء

منذ أكثر من ثلاث سنوات يعاني المواطنون المصريُون بشدة من قرارات وقف تراخيص البناء، رغم الهدف النبيل الذي وضعته الحكومة والبرلمان كمبرّر لهذا الأمر، بسبب عشوائيات البناء التي حدَثَت على مدار عقود، وتَسبّبَت في مشكلات واضحة بالخدمات، إلّا أن هذا القرار تحوّل لحالة من العقاب لكثير من الأُسَر التي حُرِمَت من الحق في البناء أو تعلية الأدوار في إطار الحيّز العمراني المرخّص -كردون المباني-؛ وهو ما ساهم في ارتفاع أسعار الإسكان (إيجارًا وتمليكًا) بالإضافة لعوامل أخرى، منها دخول الدولة كمنافس مباشر في مجال المقاولات والتطوير العقاري.

وبالرغم من أن رؤيتنا ترتكز على دعم الدولة للقطاع الصناعي بشكل مباشر ضمن مكوّنات الاقتصاد الحقيقي، إلا أنه لا يمكن إنكار أن القطاع العقاري -الذي يساهم بـ 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي، هو ملاذٌ لمدّخرات الكثير من المواطنين المصريين، ويساهم في توفير ملايين فرص العمل المباشرة وغير المباشرة؛ وبالتالي لا بُدّ من إعادة تنشيط هذا القطاع، بشكل مُنظّم، عبر ضوابط واضحة للتنظيم والبناء والتخطيط العمراني، وإعادة إحلال العقارات الآيلة للسقوط والمتهالكة.

وفي ذات السياق فإننا سنعمل فورًا على تسجيل الثروة العقارية، دون إجراءات بيروقراطية مُعقّدة، أو تكلفة مادية تعيق تسجيل تلك الثروة، بما يتيح فرصة جيدة لجذب استثمارات أجنبية في هذا القطاع، ويمكّن الحكومة والدولة من تغيير هيكل الضرائب إلى استهداف الثروات العقارية الفاخرة أكثر من الضرائب على الاستهلاك.

ويُضاف إلى ذلك قرارٌ بوقف أيّة إزالات للمباني السكنية من أجل مشروعات غير مدروسة، وسرعة صرف التعويضات لأصحاب المنازل المتضرّرة، بالإضافة لتعديل طريقة حساب التعويضات لتراعي القيمة السوقية العادلة، كاعتذارٍ من الدولة عن هدم الممتلكات الشخصية للمواطنين، بدلًا من نمط استغلال المشروعات القومية كذريعةٍ للتّعدّي على حق الملكية الشخصية.

فريد زهران
رئيسًا لمصر

المحور الإجتماعى

مدخل

تنطلق فلسفة السياسة الاجتماعية لبرنامجي الاجتماعي من قاعدة التمكين الاجتماعي للفئات الأكثر فقرًا واحتياجًا بمجتمعنا، والتي عَرَضَتها الأزمةُ الاقتصادية الأخيرة -بموجاتها المتعاقبة- إلى مزيدٍ من التَّضرُّر الشامل لكافة مناحي الحياة.
وتتمحور مراحل الإصلاح الاجتماعي للبرنامج حول تطوير الخطط الاجتماعية، بمستوياتها المختلفة، من المنح والهِبات، إلى التمكين الهادف، إلى رفع مستوى جودة الحياة لأولئك الذين لا تشملهم المزايا الاجتماعية، وتمتدُّ مظلّة الرؤية الاجتماعية للبرنامج إلى دعم المصريين من سُكّان المناطق النائية من مصرنا؛ تلك المناطق التي تتعرّض، وبشكلٍ مُضاعَف، إلى التهميش، وغياب برامج التنمية، أو ضعفها وانعدام تأثيرها.
ونعتمد في الآليات التنفيذية للبرنامج على التحديث الشامل لشبكات العدالة الاجتماعية وبرامج الحماية والضمان، التي تستدعي تغييرًا جذريًا، يستهدف الحوكمة والتعزيز والشمول، ونولي أهمية استثنائية وخاصة لتمكين المرأة والشباب؛ باعتبارهما مظلّتَيْ تنمية قدرات الإنسان المصري، كما سنعمل، وبكل قوة، لتطوير عمل الإدماج المجتمعي، بأشكاله المختلفة، لذوي الاحتياجات الخاصة، ورعاية كبار السن، والمتعافين من الإدمان، بالإضافة إلى رؤية أكثر تفهُّمًا لطبيعة عمل منظمات المجتمع المدني، باعتبارها تعبيرًا عن مجتمع مدنيّ حرّ ومسؤول. وننظر إلى قضايا الأحوال الشخصية باعتبارها عاملًا مهمًا لتخطّي أُوجُه القصور التي تشوب منظومة التشريعات الاجتماعية المعمول بها، والتي لم يُقِرّها البرلمان، حتى بعد سنواتٍ من طرح مشروعات القوانين للرأي العام.
وسنحقِّق كلّ ما تَقدّم من خلال عدة محاور، وهي بالتحديد:

المحور الأول الصِّحّة

المحور الثانى التعليم

المحور الثالث العدالة الاجتماعية

المحور الرابع الأُسرَة

المحور الخامس المجتمع المدني

المحور السادس الشباب

المحور السابع البيئة

المحور الأول

الصِّحّة:

نلتزم برفع الإنفاق على الصحة إلى النِّسَب الدستورية، وتوفير المخصّصات المالية للصِّحّة، عن طريق إعادة ترتيب أولويات الإنفاق كما أوضحنا في القسم الاقتصادي. نلتزم بالعمل على تفعيل الآليات اللازمة لإقرار سياسات مستدامة للنظام الصحي لا تتأثّر بتغيُّر الحكومات، وبما يضمن تنظيم العمل بين الهيئات الصحية المختلفة، وتوحيد الأُطُر العامة للمنظومة.

نهدف، إلى تطوير المنظومة الصحية، وزيادة الإتاحة والعدالة الاجتماعية، وضمـــان تغطية صحية شاملة لكل المصريين، وذلك بالعمل على ثلاثة محاور أساسية؛ وهي: أوّلًا: وضع أولويّة لإقامة وحدات الرعاية الصحية الأوّليّة، بحيث تغطّي جميع مناطـق الجمهورية، خاصّة تلك التي تفتقد للخدمات الأساسية، ويمكن من خلالها تقديـم 75٪ من الخدمات الطبية الأساسية للمواطنين؛ وثانيًا: الالتزام بتحسين الظـــروف الاقتصادية والاجتماعية للأطقم الطبية؛ وذلك لضمان توفير الكادر البشري ووقـف هجرة الكوادر الطبية، وتعتبر أن الارتقاء بالأوضاع المعيشية للأطباء، وكـــــل العاملين في المجال الطبي، هو الركيزة الأساسية التي يمكن على أساسها تطويـر المنظومة الصحية في بلادنا؛ ثالثًا: العمل على التّوسُّع في منظومة التشخيـــص والعلاج عن بُعد، وزيادة الاستثمارات فيها، وتوفير مهن تحويليّة تساهم في سَـد الفجوة في أعداد الفرق الطبية.

الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة 2030 بتخفيض مُعدّلات الأمراض غير السارية إلى الثُّلُث، وتعزيز البرامج الوقائية؛ لخفض معدّلات الوفيات، والمراضة، في جميـع شرائح المجتمع، مُعزّزة بقوانين تتيح للمواطنين أخذ قرارت مستنيرة فيما يخـــصُّ صحتهم.

دعم حرية تداوُل وإتاحه المعلومات، وحرية عمل البحوث الأكاديمية، والالتـــــزام بالاستمرارية في البحوث الدورية بالتعاون مع الجهات الأُمميّة، والالتزام بتعهُداتنـا في الاتفاقيات التي وقّعَت مصر عليها مسبقًا، بما يضمن توافُرًا معلوماتيًا يتيبـــح اتخاذ قرارات ذات جدوى اقتصادية.

دعم الاستثمار في السياحة العلاجية، وتسهيل جميع السُبل لذلك، والعمل علـــى اعتماد مصر مَقصِدًا إقليميًا للسياحة العلاجية في منظّمة السياحة العالمية بنهايـة عام 2024، واستحضار تجارب ناجحة لبلدان شبيهة.

المحور الثانى التعليم :

تنطلق رؤيتنا للتعليم من كونه حقًا أساسيًا لكل مواطن، لا يجب التعامل معه كسلعة، وهو حقٌ تلتزم الدولة بتوفيره لأبنائها مجّانًا حتى نهاية التعليم الجامعي.
ومن المقرّر أن نلتزم بزيادة مُخصّصات التعليم وفقًا للنِّسَب الدستورية التي أقرّها الدستور المصري، وبوضع برنامج قومي مستدام يهدف إلى النهوض بالمجتمع في خلال السنوات العشر المقبلة، عن طريق تطوير التعليم، دون تفريغ العملية التعليمية من مضمونها، ولا يتغيّر بتغيُر الحكومات، ويسعى إلى الوصول تدريجيًا إلى نظام تعليمي موحّد ذي جودة، ومتكافئ، وحديث، يضمن تحقيق العدالة التعليمية لكل المصريين؛ وعليه، نتعهّد بإطلاق برنامج وطني لتعزيز قدرات الطالب المصري علميًا، مع تعزيز تطبيق نظام "العلوم، التكنولوجيا، الهندسة، الفنون والرياضيات" (STEAM)، وإشراك المجتمع المدني والأوقاف التعليمية والقطاع الخاص كشركاء في تمويل العملية التعليمية، من منطلق المسؤولية المجتمعية، وتيسير ذلك بأجندة تشريعية وتنفيذية مناسبة.
كما نتعهّد بتبنّي خطّة تعمل على تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للأفراد المنظومة التعليمية، وعلى رأسهم المعلّم، بما يتلاءم مع مكانتهم، ويضمن لهم حياةً كريمةً في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، وتعتبر أن ذلك هو الركيزة الأساسية لبناء تعليم جيد ومثمر.

المحور الثالث العدالة الاجتماعية :

تنطلق رؤية البرنامج في العدالة الاجتماعية من إيماننا بضرورة تبنّي برامج اجتماعية للضمان والحماية تعكس دور الدولة في تقليل الفوارق، ودعم المساواة الاجتماعية، وتمكين الفئات الأكثر فقرًا واحتياجًا من تخطّي عقبة الفقر؛ وذلك من خلال:
تطوير استثمارات أموال التأمين الاجتماعي بشكل آمن ومُربح، مع ضمان تمثيل أصحاب المصلحة بمجالس الأمناء والإدارات المختصّة بإدارة أموال التأمينات والمعاشات، بالتوازي مع إقرار الحدّ الأدنى للمعاش، مع ربط الحدود الدنيا للمعاشات التقاعدية بمستوى التضخم ومنظومة الأجور.
نلتزم بإقرار خطة التنمية الاجتماعية للأقاليم خلال العام الأول 2024؛ لتعزيز التخطيط للتنمية في المناطق النائية والأكثر فقرًا، ورفع مستوى المساحة المأهولة من الأقاليم الأقل كثافة.

المحور الرابع الأُسرَة:

الدعوة الى حوار مجتمعي، وإدارة هذا الحوار فيما بين كافة الأطراف أصحاب المصلحة؛ بهدف الوصول إلى أجندة تشريعيّة تعمل على قوانين الأُسرَة، والقانون الموحّد للحَدِّ من العنف، وقانون حماية المبلّغين والشهود؛ وتكون هذه القوانين قائمةً على فلسفة المساواة بين الرجل والمرأة، كمواطنين لهم كامل الحقوق وعليهم نفس الواجبات، وبما يُحقِّق المصلحة الفُضلى للطفل، والعمل على رعايته وفق ما نصّ عليه الدستور.

إصدار قرار إنشاء مُفوّضيّة مكافحه التمييز؛ التزامًا بما جاء في الدستور؛ لترسيخ المواطنة، والحَدِّ من التمييز، وتعزيز العدالة والمساواة بين الأفراد والمجموعات؛ ممّا يساعد في تقليل الفجوات والتمييز الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتعزيز الامتثال للاتفاقيات والقوانين الدولية المتعلّقة بحقوق الإنسان ومكافحة التمييز.

اتّخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تطوير المنظومة التشريعية بما يكفل إنفاذ القوانين غير المفعّلة، وضمان توفير ميزانيات لضمان ذلك.

المحور الخامس المجتمع المدني:

تنطلق رؤيتنا لأهمية المجتمع المدني من إدراكنا أهمِّيّته في تحقيق التنمية المجتمعية باستقلالية وفاعلية، وذلك من خلال تعزيز مفهوم التشاركيّة والتشاور مع النشطاء والفاعلين في المجتمع المدني. ومن المقرّر أن نطلق دعوة مباشرة وواسعة لتقديم قانون جديد للعمل الأهلي، يهدف إلى فتح المجال العام لمباشرة المنظمات الأهلية لدورها الاجتماعي، في إطارٍ من التيسير، وإزالة القيود الخاصة بإشهار الجمعيات، وتخفيف القيود الإجرائية الخاصة بعملها، في مناخٍ من الاستقلالية والحرية، وذلك بالتشاور مع كل النشطاء والفاعلين في العمل الأهلي.

البرنامج الموجز المحور الإجتماعى

المحور السادس الشباب:

نلتزم بخلق بيئة إيجابية تضمن تعزيز مشاركة الشباب، من خلال تنمية قدراته، وتعزيز طاقاته الإبداعية والعملية، وتمكينه سياسيًا، في مجتمع عصريّ وآمن وديمقراطي، وبالذات من خلال تعزيز مشاركة الشباب بقطاع المشروعاتٍ الصغيرة والمتوسطة، وتأهيله، وتفعيل عمل برامج إقراض المرأة والشباب، وتعزيز منظومة الإقراض الاجتماعي.

كما تلتزم رؤيتنا في هذا السياق بالعمل على إجراء انتخابات المجالس الشعبية المحلية، بما يَفي بالنِّسَب الدستورية الخاصة بتمثيل الشباب، خلال عامَيْ 2024-2025، بما يضمن مشاركتهم الإيجابية في صنع القرار على المستويات القاعدية المختلفة.

المحور السابع البيئة

نولي أهمية خاصة لتطوير ملف البيئة والمناخ في مصر، ونسعى لمواجهه التحديات التي تواجهها مصر نتيجة التغيرات المناخية، والتي تدفع ثمنها الفئاتُ الأكثر فقرًا؛ لذا، فإننا ملتزمون بالعمل لتقديم حلول فعّالة، من خلال برنامج يعمل على عدّة محاور؛ أهمها:

العمل على مُراجَعة السياسات الحكومية، بما يُحفِّز التّحوّلات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار بشكل يضمن استدامتها.

الاستثمار في الطاقة المتجدّدة، وتحسين كفاءة الاستهلاك الطاقي.

تعزيز حماية الموارد الطبيعية، والمحافظة على التّنوُّع البيولوجي.

تطبيق سياسات وإجراءات متوازنة؛ للتّكيُف مع التّغيُرات المناخيّة، والتخفيف من حِدّته، كالعمل على مُبادَلة الديون بمشروعات استثمارية خضراء؛ للتّكيُف مع التّغيُر المناخي.

تشجيع الزراعة المستدامة، وإدارة النفايات، وتشجيع التعاون العلمي و التكنولوجي الذي يساهم في تعزيز الأنظمة الذكية مناخيًا.

تعزيز مفهوم العدالة المناخية، والتّحوُل إلى الاقتصاد الأخضر؛ بما يُعزِّز من كفاءة استخدام الموارد، وضمان أمن الطاقة.

وعليه؛ فإن كلّ تعهُدات مُرشحنا تصبُ في صالح تحقيق تلك الأهداف السبعة الكبرى للبرنامج الاجتماعي، في مناخ من التّضامُن والمسؤولية، تتّسم فيه مؤسّسات الدولة بالجدية تجاه مسؤولياتها السياسية والاجتماعية لعموم الشّعب المصري، على تَعدُد فئاته الاجتماعية والاقتصادية.

الثقافة والإعلام والبحث العلمي

تنبني توجُّهاتي الرئيسية على تحرير كافة مجالات الإبداع؛ وهي بالتحديد: الثقافة والإعلام والبحث العلمي، من سيطرة أجهزة ومؤسّسات الدولة، وترك مساحة ملكيّة وإدارة وتشغيل كل المؤسّسات والمراكز العلمية في هذه المجالات كافّة لأبناء المجال نفسه، من المبدعين والمشتغلين في المجال، من خلال مؤسّساتهم المستقلّة، سواءًاكانت مؤسّساتٍ تعاونيّةَ الطّابع، أو خاصّة، أو حتى تتلقّى دعمًا من موازنة الدولة، في ظلّ استقلالها إداريًا من خلال مجالس إدارة مُنتخَبَة، وهذا الاستقلال المؤسّسي لكلّ المؤسّسات الثقافية والبحثية والإعلامية من المقرّر أن يستظلّ بتوفير القَدْر الضروري واللازم من حرية الرأي والتعبير، وفي مثل هذا الاستقلال المؤسّسي وتوفير القَدْر اللازم من الحرية للإبداع والابتكار من الممكن لمصر أن تبني قوّتها الحقيقية؛ قوتها الناعمة، التي تستند على تُراثٍ طويل ومُمتدّ من العُمق الثقافي القادر -حال انطلاقه وتحرُّره من قيود السُلطة، وأغلال الثقافة المحافِظَة، والرّجعيّة، والمدعومة من قِبَل هذه السُلطة نفسها- من أن يصنع المعجزات العلمية والفكرية والثقافية، ويصبح العلم والثقافة والإعلام في حالتنا هذه، كما هو الحال دائمًا في أي مشروع نهضوي، قاطرةَ التنمية القادرة على إنقاذ مصر من التّخلُف، والظّلام الذي تتردّى فيه، في ظلّ انتشار أفكار الإرهاب والتّطرُف والعَداء للثقافة والمثقّفين.

فريد زهران
رئيسًا لمصر

فريد زهران

رئيسًا لمصر

معًا للتغيير

للتواصل مع الحملة

+2 01555707910/20/30

president2024@egydp.org

www.egysdp.org

مقر الحملة : القاهرة حى المقطم ش 9 قطعة 6018

/Fariedzahran11 /@egyesdp

شركاء الحملة

المصري الديمقراطي الاجتماعي

حزب العدل